النوع الإجتماعي وحقوق الأرض والتنمية الإقتصادية –الإجتماعية للنساء في فلسطين

Training on Gender, Land Rights and Socio-economic Development of women in Palestine

النوع الاجتماعي، وحقوق الأرض والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للنساء في فلسطين

26 – 27 حزيران 2021

النوع الإجتماعي وحقوق الأرض والتنمية الإقتصادية –الإجتماعية للنساء في فلسطين

- نظرة عامة على واقع حيازة الأراضي في فلسطين ، حقائق
- حقوق النساء في الأرض ضمن السياسات الوطنية وخطط اصلاح ألأراضي
- قنوات وصول النساء للأرض
- تحديات وتوصيات

خالد أبو علي

سلطـــة الأراضـــي الفلسطينيـــة

خلفيـــــة تاريخيـــة

- يتسم الإطار القانوني الحالي الذي يحكم القضايا المتعلقة بالأراضي في فلسطين بالتعقيد ، حيث يعتمد على قوانين وأنظمة متعددة من عهود سابقة، بما في ذلك العهد العثماني قانون الاراضي العثماني 21 نيسان 1858 قانون الطابو العثماني13 كانون الثاني 1859، عهد الانتداب البريطاني، عهد الحكم الأردني (في الضفة الغربية)، أنظمة الإدارة المصرية في قطاع غزة، الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ومنذ عام 1994، القوانين التي أصدرتها السلطة الوطنية الفلسطينية.
- هذا وتستند عمليات إدارة وتنظيم وتسوية وتسجيل الأراضي المُطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة من عشرات القوانين والأنظمة واللوائح التي كانت نتيجة لتعدد الحقبات التاريخية التي تناوبت على حكم فلسطين واستمرار سريان كثير من قوانين الأراضي التي سنت خلال هذه الحقبات التاريخية إلى وقتنا الحالي

خلفيـــــة تاريخيـــة

- في الضفة الغربية، تتم تسوية الأراضي وتسجيلها بموجب قانون تسوية الأراضي والمياه (رقم 40 للعام 1952) وتعديلاته، والذي أصبح نافذاً في أراضي الضفة الغربية أثناء الحكم الأردني (1950-1967).
- وفي محاولة لإصلاح نظام تسوية وتسجيل الأراضي، تم إنشاء هيئة تسوية الأراضي والمياه بموجب قرار بقانون (قرار بقانون رقم 7 للعام 2016) في آذار 2016 وذلك كهيئة مستقلة عن سلطة الأراضي الفلسطينية

خلفيـــــة تاريخيـــة

- تتم تسوية الأراضي وتسجيلها بموجب قانون تسوية الأراضي والمياه (رقم 40 للعام 1952)، والذي أصبح نافذاً في أراضي الضفة الغربية أثناء الحكم الأردني (1950-1967). هذا وحاولت السلطة الفلسطينية إصدار قوانين إضافية لمعالجة بعض الفجوات في هذا القانون، بما في ذلك قرار بقانون بشأن سلطة الأراضي رقم 6 لسنة 2010 وقانون إدارة أملاك الدولة المؤقت رقم 32 لسنة 1965 وقانون تمليك الطبقات والشقق والمحلات رقم 1 لسنة 1996، حيث تم تمرير القرار بقانون بشأن سلطة الأراضي على وجه التحديد بهدف تنظيم سلطة الأراضي الفلسطينية والتي تأسست عام 2002، باعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة الأراضي وتسجيلها

مهام سلطة الأراضي الفلسطينية

حددت المادة رقم 5 من القرار بقانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن سلطة الاراضي المهام المنوطة بها كما يلي:

- تسجيل وتوثيق حقوق ملكية الأموال غير المنقولة والمحافظة عليها والعمل على تسهيل ممارستها.
- انجاز معاملات تسجيل الأموال غير المنقولة وتحقيق واستيفاء الرسوم المترتبة عليها.
- إنشاء شبكة مثلثات وطنية دقيقة ومتجانسة وإدامتها.
- إدارة أملاك الدولة والمحافظة عليها.
- متابعة تنفيذ قرارات التأجير والتفويض والتخصيص للأراضي الحكومية.
- متابعة تنفيذ قرارات استملاك الأراضي للمنفعة العامة.
- إجراء تقدير شامل لقيم الأموال غير المنقولة وتعديله لغايات إجراء المعاملات التسجيلية.
- توثيق وحفظ معلومات الملكية العقارية.
- تطوير قاعدة معلومات البيانات العقارية وتحديثها لاعتمادها أساساً للنظام الجغرافي الوطني.
- تنظيم مهنة المساحة والمكاتب العقارية.
- أية مهام أخرى تناط بها بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة.

الإطار القانوني الذي يحكم عمل سلطة الأراضي

تقوم سلطة الأراضي بممارسة صلاحياتها ووظائفها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات التالية:

الرقم	القوانين والتشريعات
1	قرار بقانون رقم (22) لسنة 2018م بشأن المحافظة على أراضي وأملاك الدولة.
2	قرار بقانون بشأن سلطة الاراضي رقم (6/) لسنة 2010.
3	قانون إدارة أملاك الدولة المؤقت رقم 32 لسنة 1965
4	نظام تفويض وايجار املاك الدولة رقم (60) لسنة 1994
5	قانون تسجيل الأموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم 6 لسنة 1964
6	قانون رسوم تسجيل الاراضي 26 لسنة 1958، والتعديلات بقرار بقانون رقم (2) لسنة 2012م بشأن رسوم تسجيل وانتقال الأراضي.
7	قانون معدل للأحكام المتعلقة بالأموال غير منقولة رقم 51 لسنة 1958
8	قانون ضريبة الأراضي رقم 30لسنة 1955
9	قانون تحويل الأراضي من نوع الميري الى ملك رقم 41 لسنة 1953
10	قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية قانون رقم (11) لسنة 1954.
11	قانون تحديد الأراضي ومسحها وتثمينها رقم 42 لسنة 1953

الإطار القانوني الذي يحكم عمل سلطة الأراضي

تقوم سلطة الأراضي بممارسة صلاحياتها ووظائفها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات التالية:

12	**قانون وضع الأموال غير المنقولة تامينا للدين رقم 46 لسنة 1953**
13	قانون تقسيم الأموال غير المنقولة المشتركة رقم 48 لسنة 1953
14	قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة رقم 2 لسنة 1953
15	قانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة من الأجانب رقم 40 لسنة 1953 وتعديلاته.
16	قانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم 49 لسنة 1953
17	قانون منظم لمهنة المساحين المرخصين رقم 7 لسنة 1948، ونظام رقم 1 لسنة 1967
18	قانون الأراضي العمومية رقم 6 لسنة 1942 (محافظات جنوبية)
19	قانون سجلات الأراضي رقم 30 لسنة 1944
20	قانون الاراضي (استملاكها للغايات العامة) رقم 24 لسنة 1943(محافظات جنوبية)
21	قانون الاراضي العمومية رقم 6 لسنة 1942(محافظات جنوبية)
22	قانون منازعات (وضع اليد على الأراضي) (الباب 76 لسنة 1932
23	قانون المساحة الباب 136 لسنة 1929(محافظات جنوبية)
24	قانون انتقال الاراضي الباب 81 لسنة 1920
25	قانون وضع الأموال الغير المنقولة تامينا للدين لسنة 1331هـ (محافظات جنوبية)
26	قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة 1329هـ (محافظات جنوبية)
27	القانون المؤقت لتصرف الأشخاص المعنويين بالأموال غير المنقولة سنة 1331هـ (محافظات جنوبية)
28	قانون الأراضي لسنة 1274هـ

الخطة الاستراتيجية لسلطة الاراضي 2020-2022
"الإصلاح وتحسين جودة الخدمات"

- **خلال هذه الخطة ستعمل سلطة الاراضي على بعض الإصلاحات القانونية الهامة التي بدورها تعود على المؤسسة وقطاع الاراضي بتحسينات إجرائية وقانونية تؤدي الى تحسين الخدمات منها ما يلي:**
- مشروع قانون بشأن سلطة الأراضي تم تصديقه من مجلس الوزراء ورفع للرئيس وتم اعادته الى مجلس الوزراء.
- مشروع قانون بيع وتمليك الأشخاص المغتربين والأجانب / في المناقشة.
- مشروع توحيد القوانين المتعلقة بأملاك الدولة من حيث التأجير والتفويض والتخصيص والاستثمار لأملاك الدولة.(في المناقشة)
- مشروع لائحة التأشير على الصحيفة العقارية / بمعاملة عليها رسوم. (في المناقشة)
- مشروع مراجعة الرسوم المتعلقة بالخدمات المقدمة من سلطة الأراضي بما لم ينص عليها القانون في عام 2012.
- مشروع إعادة دراسة قانون الرسوم 2012 لتعديل بعض الرسوم المتحققة على الشقق.
- مشروع نظام السماسرة / ونظام الوكلاء العقاريين. (في المناقشة)
- مشروع قانون فيما يخص تعديل قانون المساحة والنظام التابع له.
- مشروع تعديل قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40/1952 (على طاولة مجلس الوزراء بالقراءة الثانية).
- نظام المخمنين العقارين

سلطة الأراضي الفلسطينية

- تقوم سلطة الأراضي الفلسطينية بعمليات تسجيل الأراضي والعقارات ، وما يتصل به من معاملات مثل نقل الملكية والرهون العقارية وإدارة ممتلكات الدولة.
- بالإضافة إلى ذلك، ولتسريع وتيرة التقدم في التسجيل المُنظَّم للأراضي للمرة الأولى في إطار الركيزة الأولى لخريطة الطريق، أنشأ مكتب رئيس الوزراء هيئة جديدة في مارس/آذار 2016 هي هيئة تسوية الأراضي والمياه، كهيئة منفصلة عن سلطة الأراضي الفلسطينية.

- **هيئة تسوية الأراضي والمياه** مؤسسة ينشأ فيها الحق
- **سلطة الأراضي الفلسطينية** مؤسسة منفذة للإجراءات والممارسات التي يطلبها صاحب الحق بموجب سندات التسجيل وتوثيقها

أهم انجازات سلطة الاراضي الفلسطينية في العام 2019

- البوابة الالكترونية الداخلية لسلطة الاراضي لتسهيل اعمال المخمنين في دوائر التسجيل، واستعراض الخرائط وربطها مع نظام تسجيل الأراضي
- الحفاظ على مستوى الاداء لإنجاز 50% من معاملات التسجيل في يوم عمل واحد. (بيع، مباشر/اراضي وشقق، تامين، فك تأمين، تحويل التأمين، تعديل شروط التأمين تصحيح الاسم).
- رفع مستوى امن المعلومات وتنظيم الحماية على قواعد البيانات وانشاء سجل خاص بحركات الدخول.
- تحويل نظام تسجيل الاراضي لنظام مركزي وتم العمل به في بداية عام 2020.
- اعداد خطة الارشفة الالكترونية للمعاملات المنتهية من عام 1950 حتى تاريخه.
- اعداد خطة الارشفة الالكترونية لصحائف الاموال غير المنقولة وادخال بيانات المالكين لنظام تسجيل الاراضي.
- ادخال كافة خرائط الاحواض التي وردت من هيئة التسوية لنظام GIS في سلطة الاراضي
- تزويد وحدة المتابعة المالية، هيئة الفساد، ضريبة الاملاك، وبعض البلديات للحصول بشاشة البحث والتحري.
- ربط نظام التسجيل الاراضي المحوسب بنظام ادارة الوثائق لحفظ وثائق المعاملات المنتهية وسندات التسجيل.
- حوسبة معاملات المساحة (م.م) الكترونيا بعدد اجمالي 22,184 معاملة.
- اعداد مادة توعية للموظفين بشأن المخالفات والعقوبات.
- افتتاح مكتب سلطة الاراضي في عرابة في جنين.
- جهوزية مكتب قباطية ليصار افتتاحه في عام 2020. (تم ذلك)

الخطة الاستراتيجية لقطاع الاراضي 2020 - 2022

- اجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في :
- الموارد الاقتصادية،
- وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقا للقوانين الوطنية .

الهدف الاستراتيجي

تثبيت وحماية حقوق ملكية
الاموال غير المنقولة

المساواه بين الجنسين

مشروع التسجيل العقاري
Real Estate Registration Project

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تعزيز أمن الحيازة وتحسين خدمات تسجيل العقارات.

- **التسجيل المنظم للأراضي والممتلكات**

1. التسجيل المنظم للأراضي
2. خطة عمل معنية بالمساواة بين الجنسين
3. التدريب وبناء القدرات والمساعدة الفنية
4. تطوير الإجراءات المحوسبة

- **التحديث المؤسسي لسلطة الأراضي الفلسطينية**

1. حوسبة مهام ووظائف سلطة الأراضي الفلسطينية
2. الإطار المرجعي المساحي لفلسطين
3. تثمين العقارات

مشروع التسجيل العقاري
Real Estate Registration Project

حيازة الأرض

في حين لا توجد أرقام دقيقة ورسمية عن الآليات التي يتم من خلالها حيازة الأراضي في الضفة الغربية، تشير المقابلات التي تم إجراؤها في إطار دراسة تقييم الأثر الإجتماعي إلى أن غالبية الرجال والنساء يحصلون على حيازتهم من الأراضي عن طريق الميراث، ولا سيما في المناطق الريفية التي تقل فيها احتمالية حصول المرأة على مصدر دخل لتجميع ثروة شخصية تمكنها من الاستثمار العقاري

دراسة تقييم الأثر الإجتماعي
Social Impact Assessment

- تم إجراء دراسة تقييم الأثر الاجتماعي هذه في إطار مشروع التسجيل العقاري في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي تنفذه هيئة تسوية الأراضي والمياه وسلطة الأراضي الفلسطينية بتمويل من البنك الدولي. يهدف المشروع إلى تعزيز أمن الملكية وتحسين خدمات تسجيل العقارات من خلال تسريع وتيرة تسوية الأراضي والعقارات في المناطق المصنفة (أ) و (ب) من الضفة الغربية
- بعض توصيات الدراسة

دراسة تقييم الأثر الإجتماعي
Social Impact Assessment

وجدت الدراسة أن هناك إهتمام لدى النساء في حقوقهن في الميراث، ويأتي هذا الأمر في سياق عملت فيه في السنوات الأخيرة مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الوعي الحقوقي لدى النساء بقضايا الأرث وتقديم الدعم القانوني لهن لانتزاع حقوقهن على هذا الصعيد.

ففي عام 2003 ، تم إنشاء وزارة شؤون المرأة لتسهيل إدماج النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات الوطنية. تتمثل مهمة وزارة شؤون المرأة في "التأكد من وجود إطار قانوني وسياسي لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تضمين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة كشريك أساسي في بناء دولة ديمقراطية". هذا ويتسم المجتمع المدني في فلسطين بالحيوية والقوة، وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تُعنى بحقوق المرأة ورفاهيتها بشكل خاص، حيث عملت هذه المؤسسات للضغط على الحكومة من أجل تعزيز حقوق النساء بالميراث، ونجحت في تحقيق انجازات مهمة في هذا الصدد، لا سيما مع المحاكم الشرعية.

وحدات النوع الإجتماعي
Gender Units

- تشكيل وحدة النوع الإجتماعي
- خطة وحدة النوع الإجتماعي
- انشطة وحدة النوع الإجتماعي التدريبية والتوعوية
- تنفيذ توصيات خطة النوع الإجتماعي

توزيع القوى العاملة حسب الفئة العمرية في سلطة الاراضي الفلسطينية

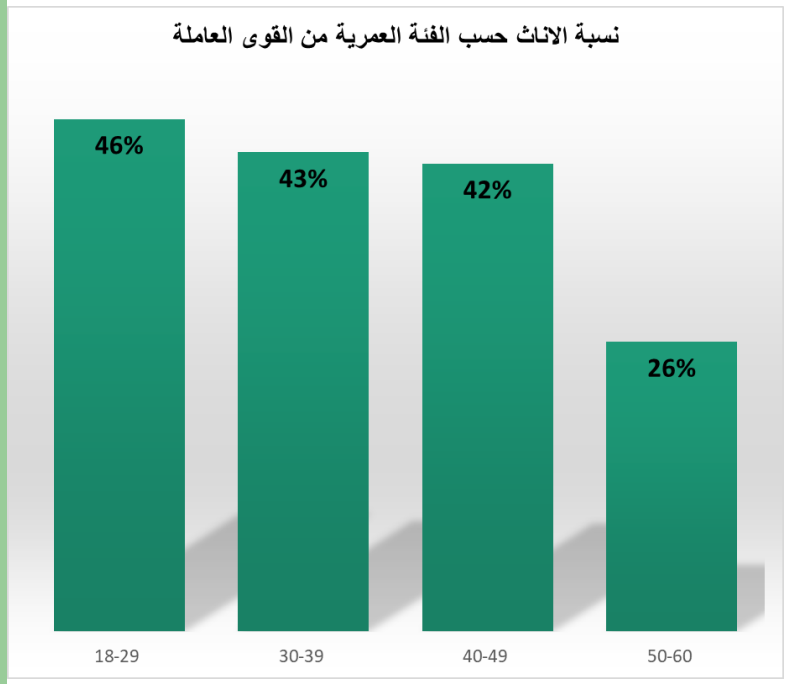

توزيع القوى العاملة حسب الفئة العمرية في سلطة الاراضي الفلسطينية			
الفئات	اناث	ذكور	نسبة الاناث المئوية
18-29	36	42	46%
30-39	83	108	43%
40-49	53	71	42%
50-60	12	33	26%
العدد الكلي	184	254	42%

بعض المعلومات الهامة

- تعني تسوية الأراضي والمياه تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأرض والمياه أو حق منفعة فيها أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل
- تم وضع دليل إجراءات استرشادي موحد في شباط 2018 لإدارة آلية التسوية والتسجيل لهيئة تسوية الأراضي والمياه. يوفر هذا الدليل بعض من الإجراءات التفصيلية والمعايير الدنيا اللازمة لتسوية الأراضي وتسجيل الملكية
- منذ إنشائها عام 2016، قامت هيئة تسوية الأراضي والمياه بترسيم وتسجيل ما يقارب 1.3 مليون دونم في جميع أنحاء الضفة الغربية، حيث كانت الأغلبية الساحقة من التسجيلات ما بين عامي 2018 -2019
- الاقتطاعات الناتجة من الأراضي يجب ألا تتجاوز 30% من مساحة الأرض الأصلية

عدد المُلاك (صادر عن هيئة التسوية والمياه من بداية أعمال التسوية حتى العام 2019)

المحافظة		
	رجال	نساء
جنين	17,388	9,745
طوباس	1,468	1,233
نابلس	35,605	18,105
طولكرم	24,510	14,707
قلقيلية	9,873	5,573
سلفيت	36,443	18,112
رام الله والبيرة	129,557	75,615
القدس	11,529	4,952
بيت لحم	34,290	9,756
الخليل	53,510	15,380
أريحا	2	0
المجموع	354,175	173,178

- بلغت نسبة الملاك الرجال **(67%)** فيما بلغت نسبة الملاك النساء **(33%)** ويلاحظ الاختلاف في النسب والأرقام بين النساء والرجال بسبب اختلاف الثقافه والعادات والتقاليد والأعراف مابين المحافظات

خطة النوع الإجتماعي
Gender Action Plan

سيساند مشروع التسجيل العقاري

- وضع خطة عمل لمراعاة المساواة بين الجنسين لهيئة تسوية الأراضي والمياه، بقصد زيادة الوعي والمشاركة والإتاحة والفرص لإرساء حقوق الملكية للنساء في إطار عملية التسجيل المنظم للأراضي وكذلك لحقوق الفئات الأولى بالرعاية.

لماذا تعتبر حقوق المرأة في الإسكان والأرض والملكية مهمة

- توفر الأرض والأملاك من شانها تعزيز الأمن الغذائي والحياة المعيشية.
- يمكن لكل من الإسكان، والأرض والأملاك أن توفر شبكة أمان في حالات الترمل والطلاق.
- يمكن للأرض والأملاك أن توفر دخلاً مباشراً عن طريق الإيجار والبيع، كما تعمل أيضاً كضمان للحصول على قرض مالي.
- حقوق المرأة الرسمية في الأرض: تؤثر على صنع القرار الداخلي في الأسرة، وتجميع الدخل، ودور المرأة الكلي في اقتصاد الأسرة.
- تعرف على أنها إحدى التدابير السياساتية التي تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة.

التحديات الرئيسية التي يواجها قطاع الأراضي في فلسطين

- ان وجود ارث قانوني متعدد يحكم قطاع الاراضي ناتج عن تعدد الحقب التاريخية لحكم فلسطين ادى الى عدم وجود نظام قانوني شامل وميسر لتنظيم هذا القطاع، بالتالي فان توحيد الإطار القانوني الناظم لقطاع الاراضي يعد أحد اهم التحديات.
- مواكبة التقدم العلمي وتكنولوجيا المعلومات وتطويرها لتنظيم المعاملات والاجراءات بشكل كامل وضمان موائمة الإطار القانوني لذلك.
- عدم انتهاء اعمال التسوية لغاية تاريخه
- عدم وجود قاعدة بيانات عقارية ومكانية مكتملة ومحدثة وعدم تنظيم عمل السماسرة والوكلاء العقاريين
- ضرورة التكامل الكامل بين الانظمة في كل المؤسسات العاملة في القطاع.
- عدم وجود قاعدة بيانات للتقدير العقاري للعقارات في فلسطين بمعايير معتمدة وطنيا.
- عدم السيطرة على مناطق التي كانت تعرف بمناطق ج ضمن تقسيمات اتفاق اوسلو وبالتالي عدم القدرة على تطوير واستثمار اجزاء واسعة من الارض الفلسطينية.
- عدم وجود خطة قطاعية في السنوات السابقة تضمن توجيه الجهود للارتقاء بالقطاع.
- وجود قسم كبير من الفلسطينيين لا يحملون الجنسية الفلسطينية وغير القادرين على الوصول الى ارض الوطن بسبب اللجوء في الشتات.
- عدم وجود رقم وطني يشمل كل ملاك الاراضي من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الفلسطينية والذين لا يحملون الجنسية الفلسطينية.
- عدم وجود توقيع الكتروني يسهل ويدعم عملية تطوير وتقديم الخدمات الالكترونية في قطاع الاراضي.

تحديـــات التنفيـــذ على صعيد المرأة

- تفتقر المرأة إلى المعرفة **والوعي بحقوقها**.
- عدم القدرة، **ثقافياً أو قانونياً** على الحصول على حقوق الأرض من خلال الأسواق، أو الميراث، أو نقل حقوق الملكية، أو الهبة.
- حواجز أمام الحقوق التي تنشأ بفعل **العادات** المتعلقة بالشؤون الداخلية للأسرة (الزواج/الطلاق، مهر العروس، وتعدد الزوجات.
- لا تشارك المرأة ولا تكون حاضرة عند القيام **بمسح الأراضي/تعيين حدودها**.
- لا تشارك المرأة في **لجان المعرفين** عند عمليات مسح الأراضي
- ملكية الأراضي غالبا ما تكون خاضعة **للسيطرة الذكورية** بشكل عام حول العالم (مع بعض الاستثناءات).

توصيـــــات

- تعزيز أنشطة التوعية المجتمعية والتواصل للتأكد من أن جميع أصحاب الحقوق في التجمعات التي تستهدفها على دراية بأنشطة وإجراءات التسوية والتسجيل، والآثار القانونية وآليات معالجة التظلمات المتاحة
- إشراك المجتمع المحلي في تعزيز آليات حل النزاعات المرتبطة بأعمال التسوية وجعلها أكثر حساسية للنوع الاجتماعي، وبطريقة تخدم العدالة وتقلل من الاعتراضات المقدمة أمام المحاكم.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لزيادة الوعي حول آلية معالجة الشكاوى والمظالم، بما في ذلك من خلال نشر جداول الادعاءات بشكل متتالي فور جهوزيتها بهدف تعزيز شفافية عملية التسوية

- **هيئة تسوية الأراضي والمياه مؤسسة ينشأ فيها الحق**
- **سلطة الأراضي الفلسطينية مؤسسة منفذة للإجراءات والممارسات التي يطلبها صاحب الحق بموجب سندات التسجيل وتوثيقها**

توصيـــات

- تثقيف الرجال والنساء على السواء حول حقوقهم في الأراضي والممتلكات، وعملية التسجيل وأهمية التمليك المشترك للأملاك المشتركة.
- التفكير في المجموعات المختلفة من النساء وخاصة من يحتجن لمزيد من الدعم (الفقيرات، والريفيات والأقل تعليماً، الخ).
- تدريب طاقم سلطة الأراضي الفلسطينية وتحضير الأدلة التدريبية (تم البدء بذلك)التي تساعد الطاقم على إنفاذ حقوق كافة الملاكين.
- توفير المساعدة القانونية للنساء المستهدفات والفقراء
- إشراك المؤسسات النسوية في قطاع الأراضي يرفع من درجة الوعي ويحسن من المخرجات والنتائج.

توصيـــــات

حق التصرف بالملكية

- ✓ حيث يجب التركيز على دراسات تدرس تصرف المرأة (تصرف المالك بملكه) بتعديل قانون إزالة الشيوع بأن يصبح لسلطة الأراضي دور في حل الخلافات من خلال لجان أدارية
- ✓ أما في ما يتعلق بالتصرف على الأرض (فيزيائيا) فهو ليس ضمن صلاحيات تدخل هيئة تسوية الأراضي والمياه و سلطة الأراضي الفلسطينية
- ✓ لذى نوصي أن تكون هناك دراسات معمقة تدرس هذا الموضوع وتحديد الجهات المسؤولة سواءا قضائية أو اجتماعية ، علما أن هناك ممارسات جيدة في الأردن الشقيق كمجتمع شبيه بالمجتمع الفلسطيني

- ❑ **هيئة تسوية الأراضي والمياه** مؤسسة ينشأ فيها الحق
- ❑ **سلطة الأراضي الفلسطينية** مؤسسة منفذة للإجراءات والممارسات التي يطلبها صاحب الحق بموجب سندات التسجيل وتوثيقها

شكرا لحسن استماعكم
مع تحيات سلطة الأراضي الفلسطينية

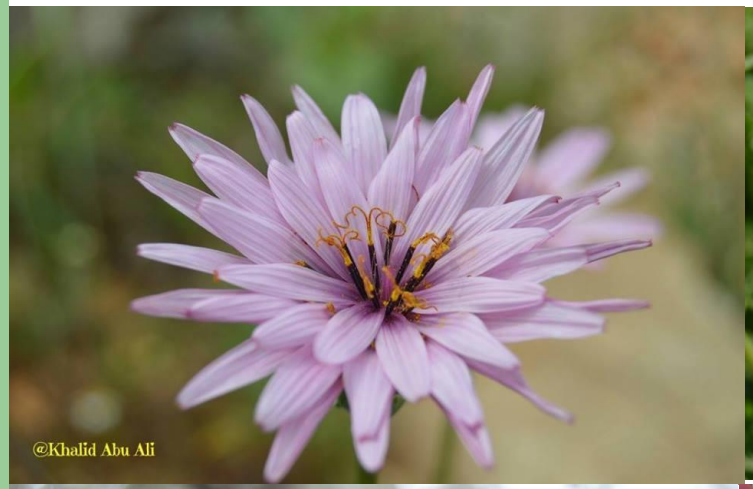

تدريب حول النوع الاجتماعي، حقوق الأرض والتنمية الاقتصادية-الاجتماعية للنساء في فلسطين

حنان قاعود
مستشارة النوع الاجتماعي والتطوير

لمياء شلالدة
خبيرة نوع اجتماعي ومستشارة حقوقية

السبت 2021-6-26
4:00 – 10:00
الأحد 2021-6-27
1:30 – 9:30

هدف اللقاء

تحسين المعرفة العامة بمفاهيم النوع الاجتماعي والانتهاكات القائمة عليه فيما يتعلق بالحقوق والمشاكل المتعلقة بالأرض.

زيادة الوعي والفهم لأهمية حصول المرأة على حقوقها بالأرض وضرورة تمتعها بأمن الحيازة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها، وكذلك القنوات المختلفة للحصول على حقوق الأرض للمرأة في فلسطين.

تحديد القضايا والتحديات الرئيسية القائمة على النوع الاجتماعي التي تواجه قطاع الأراضي في فلسطين ، وكيف تؤثر على أمن الحيازة وحقوق المرأة في الأراضي في المناطق المتضررة من النزاع.

التعرف على الأساليب والأدوات التي تروج لها GLTN والتي تسهل حل النزاعات على الأراضي وتعزز أمن حيازة الأراضي للجميع.

التشبيك وتبادل الخبرات

التمرين الأول

النوع الاجتماعي

مفهوم ثقافي اجتماعي يرى ان العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بمجتمع معين في زمن ما هي التي تحدد صفات وادوار ومسؤوليات وحقوق الرجل والمرأة في هذا المجتمع. وتبعا لذلك يتعرض كل من الذكر والأنثى منذ ولادتهما لتلك العوامل من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة مما يؤثر على تنشئتهما الاجتماعية الى ان يصبحوا رجالا ونساءا.

https://m.youtube.com/watch?v=73vK6STcuoI

العنف المبني على النوع الاجتماعي

تشمل أي فعل مؤذٍ يصيب أو يُرجَح أن يصيب امرأة أو رجلا أو فتاة أو صبياً بأذى أو معاناة بدنيًة أو جنسية أو نفسية بسبب نوعهم الاجتماعي. وينجم العنف المبني على النوع الاجتماعي عن عدم المساواة والتعسف في استخدام السلطة بسبب النوع. ويشمل ولا يقتصر على العنف الجنسي، والعنف العائلي، والاتجار بالبشر، والإكراه على الزواج أو الزواج المبكر، والدعارة القسرية، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والحرمان من الموارد والفرص والخدمات.

ما مفهوم القوة والنفوذ؟
ما الذي يعطي بعض الناس القوة؟ النفوذ؟

اجتماعي	سياساتي
اقتصادي	قوة جسدية

لماذا تصمت النساء والفتيات؟

العديد من النساء يبقين في دائرة العنف ويصمتن عنه ويعود ذلك الى عدة اسباب :

- الخوف على نفسها وعلى أمنها من عنف اشد اذا صرحت بالعنف لاحد
- الخجل من ان تُفضَح على الطريقة المهينة التي عوملت بها
- قناعتها بانها مذنبة ومقصرة والعنف هو عقاب لها
- الخوف ان يتخلى عنها المعتدى والذي تعتمد عليه اقتصاديا هي واطفالها
- اعتقاد بعض النساء ان العنف شيئ طبيعي يحدث مع النساء في حياتهن
- خوف النساء من عدم تلقيها الدعم لها ولاطفالها من قبل الاهل والاقارب في حال افصاحها عن العنف
- احترام المجتمع للمرأة التي تسكت عند تعرضها للعنف.
- خوفاً من لوم المجتمع لها.

الأطر القانونية والحقوقية الناظمة لحق النساء في تملك الأرض والوصول اليها والسيطرة عليها

1. يحدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ عدم التمييز، بما في ذلك على أساس الجنس، وفي التمتع بالحقوق المكفولة في الإعلان. ومن بين العديد من الحقوق الأخرى، يعترف الإعلان بالحقوق في الملكية، والغذاء، والسكن، والتعليم

2. يعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالحقوق في الغذاء، والسكن، والتعليم، والصحة، والثقافة، والعمل والإنضمام/تكوين النقابات (الاتحادات العمالية). وترتبط هذه الحقوق بشكل وثيق بملكية الأراضي والوصول إليها

3. تدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة للقضاء على التمييز بحق النساء في المناطق الريفية من أجل التحقق من المساواة بين الرجال والنساء ومن المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها. ويشمل ذلك الحق في التعليم، والحصول على التمويل والقروض، والحصول على السكن، والحق في المشاركة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنها تتضمن أيضاً ضمانات للتعامل على قدم المساواة في مجال إصلاحات الأراضي والإصلاحات الزراعية جنباً إلى جنب مع خطط إعادة تسوية الأراضي

4. لقد دعا إعلان ومنهاج عمل بجين (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة) (1995) الحكومات للعمل على تمكين النساء من الحصول على سكن معقول التكلفة والوصول إلى الأرض، وإلى الشروع في إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح النساء وصول متساوي إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الميراث وملكية الأراضي والموارد الأخرى

معالجة نزاعات النوع الاجتماعي والأراضي

دراسة حالة: حفنة تراب

https://pwwsd.org/videos/ar

بعض الاسئلة للنقاش:

ما هي اسباب النزاعات على الارض بين الرجال والنساء؟ من المسؤول؟ وما هو برأيكم الحل؟

لماذا حقوق المرأة في الأراضي مهمة؟

1. هناك ترابط بين ملكية الأرض والسيطرة عليها وبين تحقيق سبل معيشة مستدامة
2. ولا تعتبر ملكية النساء للأرض جيدة للنساء أنفسهن وحسب، وإنما تحقق نتائج ومخرجات أفضل لعائلاتهن أيضاً
3. إن ملكية النساء للأرض تجعلهن في وضع أفضل للمشاركة والاشتراك والتفاوض مع عائلاتهن وداخل التجمعات السكانية
4. إن ملكية النساء للأرض ترتبط أيضًا بارتفاع مستويات التغذية لجميع أفراد العائلة، للأطفال على الأغلب، وبوجود مستويات أقل من العنف على أساس النوع الاجتماعية

5. إن الحرمان من ملكية الأراضي والسيطرة عليها يشكلان سبباً رئيسياً للفقر والاستبعاد / الإقصاء

6. إن محدودية الوصول إلى الأرض وتملكها يحدان من قدرة النساء على الحصول على التمويل والتمكين الاقتصادي. وهذا بدوره له آثار سلبية على رفاهية الأسرة وارتفاع مستويات سوء التغذية

Palestinian Women's Access to Land and Productive Resources – Results of a Study

Households that own the following

- 97.8% Curtilage land
- 44.4% Agricultural land
- 13.4% Livestock / poultry
- 5.9% Mechanized farm equipment
- 4.3% Non-mechanized farm equipment

% of women owners from HHs that own resources (sole ownership)

- 6.0% Curtilage land
- 15% Agricultural land
- 10.5% Livestock / poultry
- 6.9% Mechanized farm equipment
- 15.8% Non-mechanized farm equipment

% of women are who own the following resources

- 5.9% Curtilage land
- 6.7% Agricultural land
- 1.4% Livestock / poultry
- 0.20% Mechanized farm equipment
- 0.25% Non-mechanized farm equipment

Women reporting involvement in a dispute over land:

- 26.5% of them own land
- 55% of them have access to land

Women reporting no involvement in a dispute overland:

- 15.3% of them own land
- 39% of them have access to land

Women reporting that violence at home is high:

- 21.1% of them own land

Women reporting that violence at home is low:

- 15.9% of them own land

Key barriers to women's ownership of land and productive resources

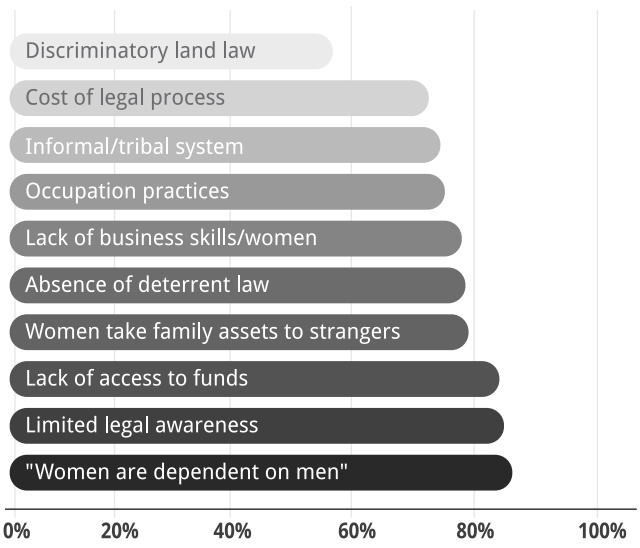

- **75%** of surveyed women believe that violence resulting from land disputes is high or moderate in their communities
- **13%** of the women respondents report being involved in a family dispute over land
- **67%** of the disputes are around land inheritance
- **71%** of the disputes were never resolved

As much as **84%**

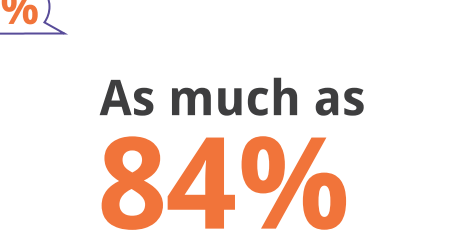

of Palestinian women do not own any type of land

Relative level of Decision-Making Power Regarding Land and Reproductive Resources

Reported Level of Access to Land and Reproductive Resources by Women

(% from households that own these resources)

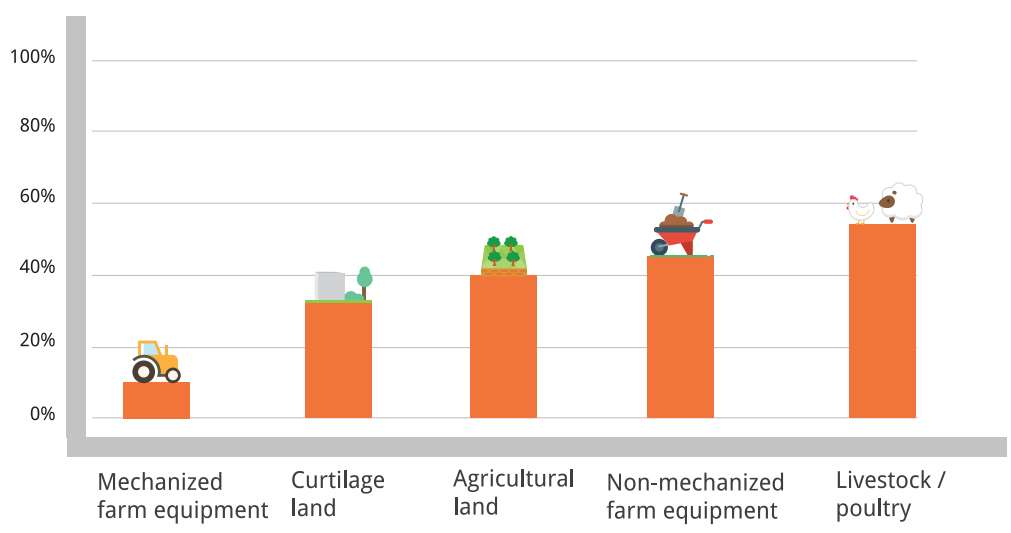

This info-graphic is based on a study issued by the Palestinian Working Woman Society for Development (PWWSD). The survey was administered to 493 women in 5 governorates in the West Bank (Jenin, Qalqilya, Jericho and the Jordan Valley, Bethlehem and Hebron) and 3 governorates in Gaza Strip (North Gaza, Khan Yunis, and Rafah). In-depth interviews were conducted with 60 women, men, and key informants and focus groups discussions (FGDs) with 60 women and key informants. The study was carried out by AWRAD.
The full study is available on: www.pwwsd.org 2020

This material is completely or partly financed by the Swedish International Development Cooperation Agency (Sida) and We Effect. Sida and We Effect does not necessarily agreewith the opinions expressed.

AWRAD مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World for Research & Development

WE EFFECT

PWWSD